

كأعرق مصرف في الخليج.. ويعرض غدا على تلفزيون الراي في التاسعة والنصف مساءً

«الوطني» ينتج «قصة وطني».. فيلم وثائقي ضخم يروي قصة التأسيس



وثائقي «قصة وطني»



المقر الأول لبنك الكويت الوطني

يقدم بنك الكويت الوطني فيلمًا وثائقيًا ضخمًا بعنوان «قصة وطني» بمناسبة الذكرى الحادية والسبعين لتأسيسه بموجب المرسوم الأميري الصادر في 19 مايو من العام 1952 كأول مصرف وطني وشركة مساهمة في الكويت ومنطقة الخليج بأسرها. ويتناول الوثائقي الذي يعرض يوم غد (الأربعاء 22 مايو 2013) في التاسعة والنصف مساءً على تلفزيون الراي، المراحل التاريخية المهمة التي عاصرها البنك الوطني والإنجازات التي حققها على مدى العقود الستة الماضية. وقالت المدير التنفيذي لإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني منال فيصل المطر انه قد تم إنتاج هذا الوثائقي للإضاءة على جوانب مشرقة من تاريخ الكويت وعلى الإنجازات الوطنية التي نكسرت بانتمائها الى هذا المجتمع وفي مقدمها تأسيس بنك الكويت الوطني قبل أكثر من ستة عقود. ويضاف هذا الوثائقي الى المساربات التي تذاب البنك الوطني على تقديمها انطلاقًا من التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ويكون مرجعًا في خدمة الاجيال للأضواء على تاريخ الكويت المولفين للقضاء من كان لهم اثر واضح في مسيرة التطور والنمو والإنجازات التي شهدها الوطني. كما يسلط الضوء على الظروف التي واجهت ظهور الوطني كأول مصرف محلي وشركة مساهمة في منطقة الخليج. وأضافت المطر ان الوثائقي يسرد مراحل مهمة من تاريخ

الكويت والدور الذي لعبه البنك الوطني في خمسينيات وستينيات القرن الماضي شريك في بناء الدولة الى جانب دوره المحوري في المساهمة في انطلاق النهضة الحقيقية للاقتصاد الوطني من خلال تمويله المشاريع الحيوية والتنموية العملاقة، مرورًا بمواجهته اهم واصعب الازمات التاريخية التي شهدتها الكويت متمثلة بأزمته في سنوات الستة عقود والتمثل في إنبات قدرته على البقاء قويا بشكلًا نموذجيًا مصريًا فريدًا في القطاع مع الازمات ومكرسا نفسه في مصاف عرق المؤسسات المصرفية العالمية. كما يعرض الوثائقي لأهم الإنجازات التي حققتها البنك الوطني على مدى 61 عاما والتي حافظت من خلالها على موقعه في مصاف أفضل بنوك العالم وأكثرها أمانًا والأعلى تصنيفًا على مستوى منطقة الشرق الأوسط. كما يستعرض الوثائقي الدور الاجتماعي الذي أخذته على عاتقه منذ تأسيسه قبل أكثر من ستة عقود والتمثل في حضوره الفعال في برامج المسؤولية الاجتماعية، معززا بذلك موقعه كأحد أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي.

.. وتقرير للبنك: الآفاق الاقتصادية إيجابية في الخليج رغم انخفاض أسعار النفط

وقال التقرير انه ورغم الموارد المالية الكبيرة، لن تكون دول مجلس التعاون الخليجي منيعا أمام تدهور اقتصادي عالمي كبير إذا ما حصل ذلك. وبالقول، فإن الاحتياطيات الكبيرة لم تكن المنطقة من تفادي التأثير الكبير للأزمة العالمية التي وقعت في العام 2008. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 3٪ فقط سنويا في المتوسط خلال عامي 2009 و2010 بعد أن بلغ 10٪ في السنوات الـ 3 السابقة. إذ تراجعت أسعار النفط والأصول ومستويات التجارة وثقة قطاع الأعمال بشكل حاد. ولولا النمو الكبير للاقتصاد القطري بدعم قطاع الغاز، لكان التأثير أكبر من ذلك. ولكن بكافة الأحوال، يبدو أن النمو الاقتصادي في المنطقة باتت أكثر متانة الآن من ذي قبل. ويعود ذلك جزئيا إلى أن النمو الآن هو أكثر اعتدالا مما كان عليه خلال فترة ما قبل الأزمة، وبالتالي ستكون لأي صدمة تأثير أقل. كما تراجعت تأثيرات عوامل أخرى غير سليمة للاقتصاد مثل ارتفاع أسعار الأصول ونمو الائتمان بوتيرة سريعة جدا وارتفاع المضاربات في القطاع العقاري. وفي ظل البيئة الحالية غير المستقرة في دول الربيع العربي، ستبقى الحكومات التي تملك موارد مالية ملتزمة على الأرجح بإجراءات الإنفاق التي تدعم مستويات المعيشة للمواطنين، وكذلك الالتزام بمشاريع التنمية في المدى المتوسط. وفي المدى البعيد، قال التقرير ان دول مجلس التعاون الخليجي تواجه بلا شك بعض التحديات الصعبة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الوظائف والإصلاح المالي. ولكن معدل النمو الاقتصادي في السنوات القليلة المقبلة يرجح أن يبقى أعلى من معدل في أنحاء أخرى كثيرة من العالم (وبالتأكيد على باقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث تبقى بعض دول العالم عاجزة عن النمو بسبب التوقف المالي ومشاكل هيكلية. ومازلنا عند توقعنا لنمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة قوية تبلغ 5٪ في عامي 2013 و2014.

لا يزال الوقت مبكرا جدا الآن للقول بأن الأسعار ستبقى عند هذا المستوى خلال الفترة المتبقية من السنة. وقد تكون عوامل مؤقتة قد ساهمت في التراجعات الأخيرة. فكثيرا ما تتراجع أسواق النفط في هذا الوقت تقريبا من السنة، حيث تقلل العوامل الموسمية من الطلب على النفط بما فيها درجات الحرارة المعتدلة وصيانة المصافي. وقد ينقلب هذا الوضع مع اقترابنا من فصل الصيف. وإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية قد تراجعت حديثا مؤخرا، ولكن يمكن أن تعود لتبرز مجددا. المركز المالي لدول الخليج يبقى قويا عند 100 دولار لبرميل النفط واعترف التقرير بأنه حتى إذا بقيت الأسعار قريبة من مستوياتها الحالية أو أقل قليلا، فإننا لا نرى سببا لأي تغير جذري في القوى المحركة لنمو المنطقة. وقد يكون التراجع الأخير في أسعار النفط قد كلف المنطقة ككل نحو 60 مليار دولار من الإيرادات التي يمكن تحقيقها على مدى العام (أي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ولكن كان سيتم انخار معظم هذا الدخل بدلا من إنفاقه، ولذا فإن خسارتها لها تأثير مباشر محدود على نشاط قطاع الأعمال. وما يؤثر على الطلب في الاقتصاد هو الإنفاق الحكومي الفعلي. وإضافة لذلك، وحتى عند سعر 100 دولار لبرميل النفط، فإن المركز المالي لدول الخليج يبدو قويا نوعا ما. وبحسب تقديراتنا، تتراوح أسعار النفط المطلوبة لتحقيق التعادل في الميزانية للعام 2013 في نطاق 70 - 100 دولار عموما (باستثناء البحرين عند مستوى 125 دولارا). وبالنسبة لمعظم الدول فهي عند الحد الأدنى من هذا النطاق. وفي الإجمال، فإن المنطقة ستشهد على الأرجح فائضا كبيرا في الميزانية يبلغ نحو 78٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة. وتشير الفوائض المالية والاحتياطيات المالية الكبيرة المحققة إلى أن الحكومات لن تواجه مشكلة في تمويل خططها الخاصة بالتنمية في المدى المتوسط. وتبقى هذه الخطط أساسية لنمو المنطقة.

أشار تقرير بنك الكويت الوطني الى ان الانخفاض في أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار للبرميل في الأسابيع القليلة السابقة أثار بعض القلق بشأن التأثير المحتمل لذلك على اقتصاد منطقة الخليج. فقد تراجع سعر خام مزيج برنت بنحو 19٪ عن مستوى الذروة البالغ 119 دولارا في شهر فبراير إلى 96 دولارا في منتصف شهر أبريل، وهذا هو الانخفاض الأول إلى ما دون 100 دولار للبرميل منذ شهر يوليو الماضي. وكان التراجع حادا بشكل خاص في النصف الأول من شهر أبريل، حين تأثرت الأسعار بالانباء السيئة الخاصة بالاقتصاد العالمي والثقة الضعيفة عموما. وقال التقرير انه منذ ذلك الوقت، قد ارتفعت الأسعار قليلا عن هذه المستويات المنخفضة لتصل إلى 104 دولارات للبرميل في أوائل شهر مايو. ويعود ذلك بشكل جزئي إلى ردة الفعل على خفض البنك الأوروبي المركزي لأسعار الفائدة. إلا أن هذه الأسعار تبقى بعيدة جدا عن المستويات المرتفعة التي كانت قد بلغت سابقا. وتراجعت أيضا أسعار العقود الآجلة للنفط، عاكسة نظرة أكثر تشاؤما على المدى المتوسط عما كانت عليه في السابق، حيث تم تداول خام برنت مؤخرا تسليم ديسمبر المقبل بسعر 103 دولارات للبرميل مقارنة مع 111 دولارا في منتصف شهر فبراير. وقال التقرير انه في رأينا، فإن التراجع الأخير في الأسعار لا يغير من رؤيتنا الأساسية بأن المنطقة ستشهد نموًا اقتصاديا قويا على مدى السنوات القليلة القادمة وكانت توقعاتنا منذ وقت طويل تشير إلى تراجع أسعار النفط في العام 2013 عن متوسط أسعار السنة الماضية البالغ 112 دولارا للبرميل. إذ ينضم عامل ضعف الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط إلى عامل ارتفاع الإنتاج (بما فيه إنتاج الولايات المتحدة والعراق وليبيا) ليضعف أساسيات السوق. فالتراجع الأخير في أسعار النفط يتماشى تقريبا مع توقعاتنا لهذه السنة. وأكد التقرير انه رغم الرؤية الأكثر تشاؤما لأسواق العقود الآجلة، فإنه

«أبيار» تسلم «قلل أكاسيا» وتستعد لتسليم مشاريعها من جديد

إعطاء المستثمرين المزيد من الحماية والضمان. وأضاف الرشدان: يعتبر مشروع أكاسيا أفتنيز المشروع الأول في منطقة جميرا، الذي يمنح فرصة التملك الحر للمستثمرين فيه، حيث أطلقت شركة أبيار في عام 2007 بتكلفة مليار درهم، ليكون مجمعا متكامل الخدمات يحتوي على 50 فيلا و6 أبراج على مساحة 94 ألف متر مربع، بالقرب من منطقة قرية المعرفة. وحول استكمال تنفيذ برج هيليانا الواقع في مشروع «أكاسيا أفتنيز»،



مشروع قلل أكاسيا بعد التسليم وبرج هيليانا

والتشريعات الجديدة من قبل دائرة الأراضي والأملاك والخاصة بتنظيم السوق

أعلنت شركة أبيار للتطوير العقاري، عن تسليم المرحلة الأولى والثانية من مشروعها «قلل أكاسيا»، الواقعة في مشروع «أكاسيا أفتنيز» الذي يعتبر أول مشروع يصرح بنظام التملك الحر في منطقة الجميرا بدبي. وقال رئيس مجلس إدارة شركة أبيار مرزوق الرشدان، تعليقا على تسليم المشروع: عدنا مجددا إلى تنفيذ واستكمال مشاريعنا العقارية، حيث بدأت بوادر الانتعاش في سوق دبي العقاري تعود من جديد في ظل عملية سن القوانين

«بروميديا» تطلق منتدى الجودة الثالث

استعراض المتحدثين فيه. وأضاف الشمري في تصريح صحفي، ان المنتدى يستضيف مجموعة متميزة من الخبراء من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، من بينهم م.خالد اليافي، من قطر للتربول يتحدث عن الحكم الرشيد في إدارة أنظمة الجودة، ود.أمل الرشدان، اخصائي أبحاث، من معهد الكويت للأبحاث العلمية، عن استراتيجية الجودة وجودة الأداء، وم.جلال الطيبطاي، عن شهادات الـ ISO، ويشار خليل من الأردن عن إدارة الجودة، ويتناول رئيس وحدة شكوى العملاء في بنك برقان، حسين علي، عن إدارة الجودة الشاملة والتحسين المستمر، وخارطة الطريق نحو التميز.

أعلنت بروميديا العالمية عن افتتاح منتدى الكويت للجودة غدا والذي يقام للعام الثالث على التوالي في فندق الدراديسون بلو، ويستمر لمدة يومين. وقال رئيس اللجنة المنظمة في بروميديا العالمية، طلال الشمري، ان الهدف من إقامة هذا المنتدى هو البحث في تعزيز قيم وممارسات الجودة الإدارية والتشغيلية والتميز المؤسسي بين جميع العاملين في القطاع الحكومي والخاص وإلى نشر ثقافة ومفاهيم الجودة في جميع المجالات وتوفير الخبرة المتخصصة للقطاعات الصناعية والخدمية، مضيفا ان المنتدى يتيح الاستفادة من التجارب العربية والإقليمية والدولية في مجال الجودة، من خلال



طلال الشمري

INVESTORS Group
مجموعة المستثمرين القابضة

إعلان لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة المستثمرون القابضة ش.م.ك. (مقتلة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والذي تقرر عقده في مقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزرات - بلوك 2 - الدور الاول - قاعة (أ) وذلك يوم الأحد الموافق 26 مايو 2013 في تمام الساعة 12:00 ظهراً لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

- أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- ثانياً : سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- ثالثاً : سماع تقرير مدقق الحسابات من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- رابعاً : مناقشة الميزانية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والصادقة عليها.
- خامساً : الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
- سادساً : اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- سابعاً : اعتماد عدم منح مكافأة لمسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- ثامناً : تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عددها وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012.
- تاسعاً : إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
- عاشرًا : تعيين أو إعادة تعيين السادة/ مرافقي حسابات الشركة للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- الحادي عشر : تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

يرجى التكرم من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - ادارة حفظ الأوراق المالية - خلال ساعات العمل الرسمية من التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً وذلك لاستلام بطاقة الدعوة الخاصة بالجمعية العمومية العادية للشركة.

«الحكومة ودورها في رفع كفاءة المؤسسات والبنوك التقليدية والإسلامية» أول مؤلف يتناول الإدارة السليمة في شركات منطقة الشرق الأوسط

تحتضن المكتبات الكويتية والخليجية هذه الأيام أول مطبوعة تتناول الإدارة السليمة في الشركات الإسلامية بمنطقة الشرق الأوسط بعنوان: «الحكومة (Corporate Governance) ودورها في رفع كفاءة المؤسسات والبنوك التقليدية والإسلامية» من تأليف د.حيدر الجمعة. لتضاف إلى سلسلة الكتب الاقتصادية التي أدرى بها د. حيدر المكتبة العربية خلال العقود الماضية.

ويتناول الكتاب بين دفتيه الكثير من قضايا الإدارة السليمة في الشركات عندما يبدأ باستعراض نبذة قصيرة حول الأزمة المالية وآثارها السلبية على اقتصادات الدول، فوفقاً لقوة الهزة التي يتعرض لها السوق العالمي ودرجة تأثر المتعاملين في السوق تكون تآثر الجهات المشرفة في الإسراع بتطوير أنظمة الحوكمة، ومن هنا بدأت مفاهيم الحوكمة ونشأت من التطور الطبيعي لسيادة الضمير وتفعيل الإدارة السليمة، ومن ثم تعددت أسبابها الإدارية والاقتصادية والمالية والأمنية والاجتماعية والإنسانية. وبين المؤلف أن الأزمة المالية العالمية كشفت أن هناك قصورا وضغفا في الحوكمة وعدم تطبيق الممارسات السليمة في إدارة القطاع المصرفي والمالي، كما أظهرت الأزمة أن فساد أعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات الكبرى والاستيلاء على الأموال بمعلومات مضللة عالية كانت سقوطا أخلاقيا وسلوكيات غير سوية من جانب كثير من القيادات المتعاملة في المجال المالي، وهو ما أدى إلى اندلاع هذه الأزمة على نطاق واسع. ولهذا وفي إطار مواكبة التطورات، فإن معايير الرقابة المصرفية والمالية الدولية تستهدف تعزيز معايير ومفاهيم الحوكمة في البنوك، إلا إننا دائما ما نرى صدور

الأنظمة والاهتمام بحوكمة الشركات نابع من ردة فعل تعرضت لها الأسواق في تلك الدول. ويتطرق المؤلف في الفصل الأول من الكتاب إلى العولمة كإحدى الطرق المؤدية إلى الحوكمة، مؤكدا على أهمية تطبيق معايير الحاسبة الدولية التي كانت نتاجا طبيعيا لثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت. وتناول المؤلف الاتجاهات الدولية حول عولمة الحاسبة بسبب الرغبة في توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية والانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسية حول العالم، ووجود شركات الحاسبة العالمية، وزيادة حركة التجارة العالمية بين الدول وظهور منظمات التجارة العالمية والحاجة الملحة إلى حماية الأموال المستثمرة في السوق المالية العالمية.

ثم يعرج على الحوكمة والاهتمام الدولي في الحوكمة، حيث استلطر في شرح معنى حوكمة الشركات ومفهوم الحوكمة العام وقوائدها وأسباب الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأهمية تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في الشركات وقواعد حوكمة الشركات والمؤسسات المالية. ولم يغفل الكاتب اهتمام الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي بموضوع الحوكمة، حين تناول في لحة قصيرة تأسيس معهد حوكمة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تطوير ممارسات الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى.

أما في الفصل الثاني فيبحث المؤلف عن الحوكمة في الكويت عندما يقول ان القوانين وتعليمات البنك المركزي الكويتي كانت مواكبة دائما للمناخ المحلي

الدولي، بدءا من مايو 2004 عندما أصدر البنك المركزي الكويتي تعليمات مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والمؤسسات المالية، وفي السنة التالية أقام البنك المركزي الكويتي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية ندوة باسم «حسن إدارة الشركات لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات المالية في الكويت». أما في الفصل الثالث فيبحث د. الجمعة عن الحوكمة في المؤسسات والبنوك الإسلامية مبتدأ بتعريف الحوكمة من منظور إسلامي، والهيكلة التنظيمي للبنوك الإسلامية والتعليمات الواجب مراعاتها عند تطبيق الحوكمة في هذه المؤسسات والبنوك الإسلامية ودور المؤسسات الرقابية المحلية. ويتناول تعريف الحوكمة من منظور إسلامي، حيث ان الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي جعلت مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمنشآت المالية الدولية بشقيها التقليدي والإسلامي لتكون عملا من عوامل الكفاءة.

ويعد مؤلف الكتاب د.حيدر الجمعة الحاصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية، من الكفاءات الأكاديمية الاقتصادية الكويتية المشهود لها، وأحد أعلام البحث العلمي في منهجية الدراسة النظرية والتطبيق العملي على أرض الواقع، وله العديد من المؤلفات في مجال البنوك والحاسبة والاقتصاد والعقار. ويشغل د.حيدر الجمعة حاليا منصب مستشار الشركة العربية العقارية وهي من كبرى الشركات العاملة في قطاع العقار على المستوى المحلي والإقليمي في الكويت، بالإضافة إلى عضويته في العديد من الشركات والجمعيات والمؤسسات الاقتصادية العاملة في الكويت وخارجها.